أكدا أنها تساهم في تخفيف العبء عن المستشفيات الحكومية

نائبان يطالبان بإعادة تشغيل العيادات والمراكز الخاصة

عسكر العنزي

خليل الصالح

عسكر العنزي : الإجراء سيؤدي إلى راحة المرضى خصوصًا السكر والضغط والقلب والربو

الصالح : الأطباء في تلك المراكز لديهم تاريخ بالحالات التي يتابعونها منذ سنوات

دعا النائبان عسكر العنزي وخليل الصالح إلى إعادة فتح العيادات والمراكز الطبية الخاصة مع تطبيق الاحترازات الوقائية اللازمة.

وفي هذا الصدد طالب النائب عسكر العنزي وزير الصحة الشيخ باسل الحمود إلى النظر بعين الاعتبار إلى أصحاب العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة والسماح لهم بإعادة افتتاح عياداتهم أسوة بالمستشفيات الخاصة.

وقال عسكر في تصريح صحفي إن هذه العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة ملتزمة بتطبيق جميع الاحترازات الصحية والوقائية لمواجهة فيروس كورونا وتؤدي العمل نفسه الذي تقوم به المستشفيات الخاصة.

وأوضح أن اعادة تشغيل العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة يساهم في تخفيف العبء عن المستشفيات الحكومية ويقلل من تكدس المرضى وتعريض حياتهم لخطر انتشار الفيروس، كما أنه يساهم في راحة المرضى خصوصًا مرضى السكر والضغط والقلب والربو بمراجعة العيادة التي اعتادوا مراجعتها بدلًا من شرح حالتهم إلى دكتور جديد ربما يكون غير ملم بالحالة التي تعرض عليه.

وأشار عسكر إلى أن إيقاف عمل العيادات والمراكز الطبية الأهلية الخاصة غير معمول به في غالبية دول العالم ، إذ اقتصر الوقف على العمليات والنشاطات التجميلية والجراحية فقط.

من ناحيته طالب النائب خليل الصالح، بإعادة النظر في قرار إغلاق العيادات والمراكز الطبية الخاصة، مشيرًا إلى حاجة القطاع الصحي إلى تكاتف الجهود الأهلية والمجتمعية كافة خلال تلك الأزمة.

وأكد الصالح في تصريح صحفي أن إعادة فتح تلك المراكز والعيادات من شأنه تخفيف الضغط على القطاع الصحي، وتركيز الجهود والطاقات لمكافحة فيروس كورونا المستجد.

وأضاف أن إعادة فتح المراكز والعيادات الخاصة يصب في مصلحة المواطنين، لا سيما وأن الأطباء في تلك المراكز لديهم تاريخ بالحالات التي يتابعونها منذ سنوات، ويرفع عنهم معاناة الانتظار داخل المستشفيات وقطع مسافات أطول من أجل الكشف والعلاج.

وأشار إلى أن تكدس المراجعين والمرضى من التخصصات كافة داخل المستشفيات العامة والخاصة يعد إرباكًا للطواقم الطبية، ومن شأنه أيضا زيادة احتمالية انتشار العدوى.

ولفت الصالح إلى قدرة وزارة الصحة على متابعة الإجراءات الوقائية والاحترازية في المراكز والعيادات الخاصة، مشيدًا بالجهود كافة التي تقدم من أبطال الصفوف الأمامية خلال تلك الفترة الحرجة

العدساني: لتفعيل دور «المحاسبة» الرقابي وإبلاغ مجلس الأمة بالمخالفات المالية على تعاقدات الحكومة

رياض العدساني

أعلن النائب رياض العدساني، أنه سيتقدم بتوصية للحكومة بشأن كيفية التعامل والطرق التي تلجأ إليها في الظروف الطارئة أو المستعجلة خلال أزمة كورونا وذلك وفق قانون المناقصات، مطالبا الجهات الرقابية والمعنية بفحص كافة السجلات في العقود المتعلقة بالأوامر المباشرة ورفع تقرير بهذا الشأن.

وأوصى العدساني الحكومة باللجوء إلى أسلوب التعاقد (الأسلم) بما يحقق المصلحة العامة ويوفر على المال العام، داعيا ديوان المحاسبة أن يتأكد من سلامة وصحة طريقة التعاقد الذي سلكته الحكومة لتوفير أي خدمة تطلبها الظروف الحالية لمواجهة الوباء كانت (الأصح والأسلم) ، وعدم الاكتفاء بوجود موافقات من الجهاز المركزي للمناقصات العامة ، وتسجيل أي ملاحظة أو مخالفة مالية يرصدها في التعاقدات وإبلاغها إلى مجلس الأمة لتفعيل دوره الرقابي.

وأوضح العدساني أنه وفقا للقانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة : هناك طريقتان تلجأ لهما الجهات الحكومية في ظروف الاستعجال وهما الممارسة والأمر للباشر.

وأضاف أن الممارسة هي نوع من أنواع التعاقد تطلب الجهة الحكومية إجراءه بسبب طبيعة الأعمال المتعاقد عليها أو لضرورة استعجالها ، ولا يتم ذلك إلا بموافقة الجهاز المركزي للمناقصات بناء على مذكرة مسببة من تلك الجهة الحكومية، ويتم الإعلان عن الممارسة وفق طرق معينة ، ليتقدم أصحاب العطاءات بعروضهم خلال مدة لا تجاوز الـ30 يوما.

وقال إنها تتضمن وثائق الممارسة تحديدا لطريقة الترسية سواء باختيار أفضل العروض أو أقل الأسعار.

وبين أن طريق الأمر المباشر هي نوع من أنواع التعاقد تطلب الجهة الحكومية إجراءه عندما :1. تكون الأصناف التي يتطلبها التعاقد (لا تصنع أو تستورد أو توجد إلا لدى جهات أو أشخاص بذواتهم) ، ولا يوجد بديل مناسب غيرهم. أو يكون هناك متعهد وحيد لديه القدرة الفنية والإمكانيات لتوفير المشتريات والخدمات المطلوبة.

وأكد أن الظروف الحالية التي تعيشها دولة الكويت في ظل جائحة فايروس كورونا تتطلب الكثير من التعاقدات الحكومية تحت ظروف الاستعجال، إلا أن هذا الأمر يجب أن يمارس بشكل صحيح في ضوء القانون.

وأشار إلى أن كثافة اللجوء إلى الأمر المباشر والتوسع فيه من قبل الحكومة لتوفير (الخدمات الفندقية – متعهدي تقديم الطعام Catering) في ظل وجود العديد من مزودي هذه الخدمات أمر غير سليم قانونا؛ ويثير في ذات الوقت تساؤلات.

وبين أن الأصل هو اللجوء إلى أسلوب (الممارسة) سواء كانت ممارسة محدودة أو عامة، لأن هذا الأسلوب من التعاقد يتيح للجهات الحكومية اختيار إما أفضل العروض او أقل الأسعار، على عكس التعاقدات بنوع (الأمر المباشر) الذي يكون فيه التفاوض على السعر محدودا.

واختتم العدساني توصيته بقوله إن التغطية القانونية والرقابية في التعاقدات الحكومية التي تمت سابقا تحت ظروف الاستعجال بطريقة (الأمر المباشر) لا يعني بأنه لا توجد أي ملاحظات حولها أو غير خاضعة للرقابة البرلمانية.

التوصيات:

1. يجب على الحكومة اللجوء إلى أسلوب التعاقد (الأسلم) بما يحقق المصلحة العامة ويوفر على المال العام.

2. تأكد ديوان المحاسبة من أن طريقة التعاقد الذي سلكته الحكومة لتوفير أي خدمة تتطلبها الظروف الحالية لمواجهة الوباء كانت (الأصح والأسلم)، وعدم الإكتفاء بوجود موافقات من الجهاز المركزي للمناقصات العامة، وتسجيل أي ملاحظة أو مخالفة مالية يرصدها في التعاقدات وإبلاغها إلى مجلس الأمة لتفعيل دوره الرقابي.

«الميزانيات» بحثت تكليف المجلس بشأن متابعة إجراءات الحكومة في ترشيد الإنفاق وتعديلات الميزانية

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية اجتماعًا أمس لمناقشة تكليف مجلس الأمة بشأن متابعة إجراءات الحكومة في ترشيد الإنفاق وحماية الاستثمارات العامة والصناديق السيادية.

حضر الاجتماع كبار المسؤولين في وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي الدكتور محمد الهاشل ووزير المالية الأسبق ومحافظ البنك المركزي السابق الشيخ سالم العبد العزيز السعود الصباح.

وشارك أيضا رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع ونائبه عادل الصرعاوي وممثلون عن هيئة الاستثمار.

وكان مجلس الأمة قد كلف لجنة الميزانيات في جلسته المنعقدة بتاريخ 24 مارس 2020 بمتابعة الإجراءات الحكومية في ترشيد الإنفاق العام وحماية الاستثمارات العامة والصناديق السيادية والتعديلات اللازمة على الميزانية العامة للدولة واحتياطيات الدولة للسنة المالية 2018 / 2019.

المطير لوزيري الداخلية والشؤون: تحويل تجار الإقامات إلى النيابة وإلا سنستخدم أدواتنا الدستورية

محمد المطير

قال نائب مجلس الأمة محمد المطير في تصريح موجه إلى وزيري الداخلية والشؤون إنه الآن "وبعد وضوح الرؤية ومعرفتكم بتجار الإقامات وبعد أن سلم العمال انفسهم ولديكم جميع البيانات وتعلمون من وراءهم عليكم الآن تحويلهم للنيابة وإلا سنستخدم أدواتنا الدستورية وليس من المعقول أن ضابطا واحدا فقط بالداخلية يتهم مع كل هذه الأعداد..يجب تحويل كل تجار الإقامات للنيابة.

الجمعية الطبية و«أطباء الأسنان»: إعادة تشغيل العيادات والمراكز الأهلية على طاولة وزير الصحة

أعلنت الجمعية الطبية وجمعية أطباء الأسنان عن مناقشة موضوع اعادة تشغيل العيادات والمراكز الطبية الأهلية مع وزير الصحة الشيخ د ..باسل الصباح.

جاء ذلك في بيان صحافي للجمعيتين على هامش الاجتماع مع وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح، حيث مثل الجمعية الطبية كل من رئيس الجمعية د.أحمد العنزي والامين العام د.سالم الكندري، أما جمعية أطباء الاسنان فمثلها رئيس الجمعية د.محمد دشتي.

وذكرتا انه تم عرض بعض المقترحات لآلية تشغيل العيادات والمراكز الطبية الأهلية بعد أن تم إغلاقها، ومدى الحاجة لها للمساهمة في تقليل العبء على المستشفيات ومراعاة متابعة بعض المرضى وبعض الحالات الحرجة والإنسانية ضمن ضوابط معينة، واكدتا ان الوزير أبدى تفهمه لما تم طرحه خلال النقاش، ووعد بمراجعة الموضوع والبت فيه قريبا.

وأشارتا الى أنه تم التطرق خلال الاجتماع ايضا إلى دور الجمعيات الطبية في المساهمة في مكافحة فيروس كورونا المستجد خلال الأزمة عن طريق الفرق التطوعية الطبية وتنظيم اللجان الخيرية والمساهمة الفعالة في اكثر من موقع سواء في المحاجر الطبية والمؤسسية والمستشفيات او من خلال اجلاء المسافرين والقادمين في مطارات الكويت، كما تم طرح بعض النقاط التي قد تكون مؤثرة في سير العمل الطبي خلال الأزمة ونقاشها مع الوزير وبعض قياديي وزارة الصحة.

والجدير بالذكر ان وزارة الصحة قد قامت بإغلاق جميع العيادات الخاصة والمراكز الطبية ابتداء من يوم الثاني والعشرين من شهر مارس الماضي، وحتى اشعار آخر تزامنا مع الوضع الصحي الذي تمر به البلاد.

حتى لا يقع المال العام ضحية استغلال تجار الجشع

عبدالكريم الكندري يطالب الجهات الرقابية بتكثيف متابعة آلية التعاقد الحكومي خلال أزمة «كورونا»

عبدالكريم الكندري

قال النائب عبد الكريم الكندري اليوم، إن الجهات الحكومية مطالبة بالتأكد من صحة الإجراءات الخاصة بالتعاقدات الحكومية خلال الفترة الحالية ، وأن تسهيل التعقيبات أمام هذه التعاقدات لا يعني بأي حال من الأحوال التهاون أو التراخي في صحة الإجراءات حفاظا على المال العام من أن يستغل بأي شكل من الأشكال .